

قتل اومات على اربعة وذمي او نحو مات بلا وارث
 او ترك وارثا غير جازم شرع في قسمته بقوله
ويقسم مال آتني او ما احق به من الاختصاصات
على خمسة لقوله تعالى ما افاض الله على رسوله
 من اهل القرى الاية **بصرف خمسة** وجوابا على من
يصرف على خمس القنينة فاحسن جميعا احسانا وشاوية
 كالقنينة خلافا للائمة الثلاثة حيث قالوا
 لا تجنس بل جميعا لمصالح المسلمين وديننا قوله
 تعالى ما افاض الله على رسوله الاية فاطلقها هنا
 وفيد في القنينة فحل المطلق على المتبادر جمعها
 بينهما لا تخاد الحكم فان الحكم واحد وما يرجع
 المار من المشركين ابي المسلمين وان اختلف
 السبب بالقتال وعدمه كما جلت الرقبة في الظاهر
 على المومنة في كفارة القتل وكان حيا لى عليه
 وتتم يقسم لدار بعد اجلاسهم وخمس خمسة والكل من
 الاربعة المذكورين معد في الاية خمس الجنس كما امر
 في الفصل قبله واما بقوله صلى الله عليه وسلم فيصرف
 ما كان لمن خمس الجنس لمصالحنا كما مر ايضا في الفصل
 قبله **ويعطى اربعة اجانسها** التي كانت لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم **للمنفقة** اي المرتقة لعل الاولين
 بدلائها كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حصول

النصف به والمغانلون بعد مع المرتدون للقتال
في مصالح المسلمين بتعيين الامام لهم سمو المرتدة لانهم
 ارضوا وانفسهم للذنب عن الدين وطلب الرزق
 من مال الله وخروجهم بالمنقوعة ومنهم الذين
 يغزون اذا استنظوا وانما يقطنون من الزكاة لان
 الغز عكس المرتقة **فتمسك** يجب على الامام
 ان يبحث على حال كل واحد من المرتقة وعن من
 تلزمه نفقتهم من اولاد وزوجات ورقيق الحاجة
 عز واولادهم ان اعتادها لا رقيق زينة و
 تجارة وما يلقيهم فيعطيه كفالة وكما بينهم من
 نفقة وكسوة وسائر المون بقدر الحاجة ليستخرج
 في الجهاد وبراغي في الحاجة حاله في مروان وضدها
 والمكان والزمان والرخص والفلاحة عادة البلدي
 المطاع والملايس ويزاد ان زادت حاجة زيادة
 ولد او حدوث زوجة ومن لا رقيق له يعطى من
 الرقيق ما يحتاجه للقتال معه او كدمنة اذا كان
 ممن يخدم ونفق زوجته واولاده الذين تلزمه
 نفقتهم في حياته اذا مات بعد اخذ نصيبه ليلا
 يستغفل الناس بالسبب عن الجهاد اذا علموا ضياع
 بجوارهم بدمهم ثم يطى الروح حتى تمنح لا تقبلها
 بالزوج ولو استغفلت بسبب اوارث او نحوه كوهية

خمس

195

النصرة